رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019
تاريخ استلام البحث 24 /4/ 2022
تاريخ قبول البحث 9 / 5 / 2022

الاندو باسيفيك بين الاستراتيجية الامريكية الاحتوائية والاستجابة الصينية المقاومة

Indo-Pacific between the US containment strategy and the Chinese resistance response

م.د. حازم جري منيخر

L. Dr. Hazim jerri Mnekhir

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

Ministry of Higher Education and Scientific Research/Department of Missions and Cultural Relations

hazim.jerri@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تركز هذه الدراسة البحث في الإستجابة الإستراتيجية التي إعتمدتها الولايات المتحدة حيال قوة الصين المتنامية في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ تصاعدت أهمية المنطقة في العقيدة الإستراتيجية الأمريكية مع وصول الرئيس السابق دونالد ترامب إلى السلطة، وبالإطار الذي جعل من عملية إنخراط الولايات المتحدة في التفاعلات الإستراتيجية في هذه المنطقة على رأس أولويات إدراته الخارجية، إذ رأت إدارة ترامب، فضلاً عن إدارة الرئيس الحالي جو بايدن، إن الولايات المتحدة في خضم منافسة إستراتيجية مع الصين في هذه المنطقة، وإن عدم أخذ هذه المنافسة بعين الإعتبار من الممكن أن ينعكس إستراتيجياً على مصالح الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وتحديداً اليابان والهند وإستراليا، بعد قيام الصين بعمليات تحديث عسكرية وشراكات تجارية، فضلاً عن سياسات إقتصادية ضاربة، وبالشكل الذي يجعل من المنافع الإستراتيجية المتحصلة من هذه العمليات، يساهم بإعادة تشكيلها بما يخدم طموحاتها العالمية، وهو ما فرض على الولايات المتحدة تطوير شبكة تحالفاتها العسكرية وترتيباتها الأمنية والإقتصادية، بهدف إنجاح سياسة إحتواء التهديدات الصينية، وحسم المنافسة الإستراتيجية وإعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها الجيوسياسية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية الإحتواء، التنافس الأمريكي الصيني، الإندو–باسيفيك، الأسيان، الحوار الأمني الرباعي.

Abstract

This study focuses on researching the strategic response adopted by the United States towards China's growing power in the Indo-Pacific region, as the importance of the region in the American strategic doctrine has increased with the arrival of former President Donald Trump to power, and the framework that made the process of the United States' involvement in strategic interactions in This region is a top priority for his foreign administration, as the Trump administration, as well as the administration of current President Joe Biden, saw that the United States is in the midst of a strategic competition with China in this region, and that failure to take this competition into consideration could have a strategic impact on the interests of the United States. And its allies in the region, specifically Japan, India and Australia, after China carried out military modernization operations and commercial partnerships, as well as striking economic policies, and in a way that makes the strategic benefits obtained from these operations, contributes to reshaping it to serve its global ambitions, which forced the United States to develop The network of its military alliances and its security and

economic arrangements, with the aim of making the policy of containing Chinese threats successful, and of resolving foreign competition strategy and reshaping the region to serve its geopolitical interests.

Keywords: containment strategy, US-China rivalry, Indo-Pacific, ASEAN, the four-way security dialogue

المقدمة

إن إستراتيجية السيطرة والتوسع التي إعتمدتها الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، من أجل التحول إلى قوة عظمى، جعلتها تواجه مشاكل عديدة، كما خلقت تدخلات عسكرية أحادية لتأمين مصالحها الإستراتيجية، كما هو الحال في أفغانستان 2001 ، والعراق 2003، وما أثارته هذه التدخلات من نقاشات على صعيد الرأي العام العالمي، وأعطت الإنطباع بالمأزق الأخلاقي الذي واجهته، وخلقت مشاكل إقتصادية عانى منه الداخل الأمريكي بسبب التوسع المفرط، إذ أدى تزايد المشاعر المعادية للولايات المتحدة في مناطق الصراع، إلى تقليص قوة الولايات المتحدة في ميزان القوة العالمي نسبياً، وهو ما أكدته عديد الأزمات الدولية التي ظهرت في الوقت الحاضر، ومنها الحرب الروسية في أوكرانيا، وبناءً على ذلك، حاولت قوى دولية فاعلة، إستثمار التعثر الأمريكي وإيجاد طرق لتكون أكثر فعالية على صعيد النظام النظام الدولي. ولا شك إن الصين هي إحدى أبرز القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة في العديد من المسارح الإقليمية، فإلى جانب ثقلها السكاني والعسكري والسياسي، حاولت الصين إستثمار قوتها الإقتصادية في مزاحمة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، إذ تتميز قوتها الإقتصادية في تصاعد معدلات النمو الإقتصادي، وميزة العمالة الرخيصة، هذا إلى جانب سيولة الشراكات الإقتصادية ومشاريعها الإستثمارية، وعضويتها في العديد من المؤسسات الإقتصادية، والأكثر من كل ذلك هو برمجة الطموحات الإستراتيجية الصينية على شكل رؤية إستراتيجية عالمية تستهدف ربط الحدود والسياسات، عبر مشروع "الحزام والطريق"، الذي يستهدف بالنهاية الإنفكاك من إستراتيجية الإحتواء الأمريكية الموجهة ضدها، فضلاً عن مزاحمة الولايات المتحدة في مناطق نفوذها الإستراتيجي.

أدى الصعود الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك إلى خلق تصورات جيوسياسية جديدة، وتحالفات ومبادرات إقتصادية وأمنية من قبل الولايات المتحدة، بالتوازي مع التصورات الإستراتيجية التي أنشأتها في الأقاليم الأخرى، إذ رأت الولايات المتحدة إنها بحاجة إلى إستراتيجية شاملة تعتمد عليها في منطقة الإندو–باسيفيك ضد الصعود الصيني، وفي هذا السياق، بدأت واشنطن في إستخدام مصطلح الإندو–باسيفيك من خلال توسيع الإمتداد الجغرافي للمنطقة، عبر تحالفات أمنية وشراكات إقتصادية، من أجل وضع ركائز قوية

لإستراتيجية إحتواء الصين، بحيث جعلت تحركاتها الإستراتيجية في هذه المنطقة خاضعة لسياسة "أمنة" مرنة تستهدف جميع الدول المواقعة في هذه المنطقة. تشير منطقة الاندو–باسيفيك أو ما تسمى "آسيا المحيط الهادي" الى منطقتين وهما المحيط الهندي والمحيط الهادي والتي يكون امتدادها من إطلالة الأمريكيتين شرقاً حتى حدود المحيط الهندي بالقرب من بحر العرب وسواحل شرق القارة الافريقية غربا ، ومن الحدود البحرية للهند ودول جنوب آسيا شرقاً حتى السواحل الأستراتلية جنوباً.

إذ حاولت الولايات المتحدة وتماشياً مع نهجها الإستراتيجي الأوسع لمواجهة الصين، منح الأولوية للتحالفات والشراكات الأمنية في جميع أنحاء المنطقة، كما عملت مع الحلفاء والشركاء لتعميق قابليتها للتشغيل البيني وتطوير ونشر قدرات قتالية متقدمة، وتعميق التحالفات التعاهدية مع أستراليا واليابان وجمهورية كوريا والفلبين وتايلاند؛ وتطوير شراكاتها الدفاعية الرئيسية مع الهند، ودعم دورها كضامن للأمن في المنطقة؛ وبناء القدرات الدفاعية للشركاء في جنوب وجنوب شرق آسيا وجزر المحيط الهادئ. كما عملت أيضاً مع الشركاء داخل المنطقة وخارجها للحفاظ على الإستقرار في تايوان، من خلال دعم قدرات تايوان في الدفاع عن النفس، من أجل تقوية إستراتيجية الاحتواء. بالإضافة إلى ذلك، مارست الولايات المتحدة جهود مكثفة لطمأنه شركاء الإندو–باسيفيك من أجل تقليل التحوط الصيني، بما في ذلك التصريحات القوية الداعمة للشركاء ضد "الإجراءات العدوانية" الصينية في بحر الصيني الشرقي والجنوبي، وتشكيل القيادة المركزية الأمريكية في الإندو–باسيفيك، وتثبيت ركائز الحوار الأمني الرباعي الذي يضم الولايات المتحدة الامريكية والهند وأستراليا واليابان ما يطلق عليه "كواد"، وعلى الرغم من إن الاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك لم تختلف كثيراً بين إدارتي دونالد ترامب وجو بايدن، إلا إنه من المرجح أن يظل التركيز الإستراتيجي المتجدد للولايات المتحدة على منطقة الإندو–باسيفيك بذات القيمة الإستراتيجية، طالما أن الصين تعتبر تهديداً ثابتاً للمصالح الأمريكية في المنطقة، بغض النظر عن التغييرات في الإدارات الأمريكية.

حاولت الدراسة الإجابة على العديد من التساؤلات المهمة، والمتعلقة بالدوافع الإستراتيجية التي أدت بالولايات المتحدة لإعتماد إستراتيجية الإحتواء حيال الصين، ومن أجل الإحاطة بالإطار العام للدراسة، فقد تم تقسيمها إلى عدة محاور، تم التركيز فيها على المكانة الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في المدرك الإستراتيجي الأمريكي، إلى جانب الإلتزام الأمريكي بهذه المنطقة وترتيباتها الأمنية، إلى جانب التعاطي الإستراتيجي

الصيني من التحركات الأمريكية، والأهم من كل ذلك تسليط الضوء على مستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في ضوة إستراتيجية الإحتواء الأمريكي حيال الصين.

أولاً : المكانة الإستراتيجية لمنطقة الإندو–باسيفيك في المدرك الإستراتيجي الأمريكي

برز مصطلح الإندو–باسيفيك كأحد المصطلحات المتطورة على صعيد الدراسات الإستراتيجية عبر الدراسة التي قام بها الكابتن في البحرية الهندية غوربريت إس كورانا، في دراسة له نشرت في مجلة التفكير الإستراتيجي عام 2007، بعنوان " أمن خطوط المواصلات: أفآق التعاون بين الهند واليابان"، إذ إستخدم هذا المصطلح ليشير إلى الفضاءات الجغرافية والممرات البحرية المحصورة بين المحيطين الهندي والهادئ، أما على صعيد الخطاب السياسي الرسمي، فإن أول من إستخدمه هو رئيس الوزراء الياباني السابق شينزو أبي، في خطاب له أمام البرلمان الهندي عام 2007، كان عنوانه الرئيس "إلتقاء البحرين"، يفترض فيه مزاوجة ديناميكية بين التفاعلات الإستراتيجية عبر المحيطين الهندي والهادئ، ومنذ ذلك الوقت أكتسب مصطلح الإندو–باسيفيك إنتشاراً واسعاً عبر العديد من الأدبيات الإستراتيجية على مستوى العالم.[1]

تتمتع منطقة الإندو–باسيفيك بأهمية متزايدة على الصعيد الجيوإستراتيجي، كبناء فاعل ومؤثر في السياسات الأمنية للعديد من القوى الفاعلة فيها، وأبرزها اليابان والولايات المتحدة وأستراليا والهند وفرنسا، وبعض دول جنوب شرق آسيا، وبالشكل الذي جعل هذه القوى تستشعر أهمية المحفزات الإستراتيجية فيها، وهو ما جعلها تولي هذه المنطقة أهمية كبيرة في إستراتيجيات الأمن القومي والسياسات الدفاعية، وكذلك في الخطابات الرسمية للنخب السياسية، فضلاً عن مناقشتها بشكل متزايد من قبل مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية، ونتيجة لذلك، أصبحت المنطقة من أهم المسارح الإستراتيجية على مستوى العالم.[2]

خارطة رقم (1) توضح الموقع الجيوبوليتيكي لمنطقة الإندو–باسيفيك

Source: Amnah Khalid, India and The EU Strategy for Indo-Pacific Region, GASAM, 13 Oct 2021. https://bit.ly/368KvSG. (Date of Access: 11 Mar 2022).

وعلى الرغم من أن كل دولة من الدول الفاعلة في هذه المنطقة؛ لديها فهمها ورؤيتها الخاصة للمصطلح، من حيث النطاق الجغرافي والتوجه الإستراتيجي، إلا أن جميعها يتفق على أنها منطقة مهمة لتدفق السلع وإمدادات الطاقة والممرات البحرية، علاوة على ذلك، تعد المنطقة حالياً من أبرز مجالات المنافسة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين؛ ليس على مستوى آسيا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي، وهو ما أكسبها أهمية جيوسياسية وإقتصادية كبيرة، فضلاً عن ذلك؛ رأت العديد من القوى الآسيوية أن هذه المنطقة ليست فقط بناء جيوسياسي محدد المعالم والحدود، بل يمكن أن تشكل أيضاً قيمة إستراتيجية موازية لقيمة مبادرة "الحزام والطريق" الصينية.[3]

إن التشابك الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين في منطقة الإندو–باسيفيك، أصبح خلال العامين الماضيين نموذجاً إرشادياً في العلاقات الدولية، وخاصة في آسيا؛ بل إنها أصبحت تمثل أساس المناقشات الإستراتيجية والديناميكيات السياسية والعسكرية والإقتصادية، وإنها الركيزة الرئيسة التي ستتشكل عليها التوازنات الإستراتيجية في آسيا، لما يمثله هذا التشابك من قاعدة مهمة لفهم مسارات التهديد العسكري، والصراعات في السياسة التجارية، والجوانب السياسية الأيديولوجية، والأفكار المتنافسة حول مستوى النظام الإقليمي الآسيوي، وبالإضافة إلى كل ماتقدم؛ يبرز العامل التكنولوجي كعنصر حاسم في مسارات التنافس الأمريكي الصيني في هذه المنطقة، وتحديداً في مجالات تطوير البنية التحتية، وهو ما يجعل من هذه المنطقة تحظى بإهتمام متزايد.[4]

إن أهمية منطقة الإندو–باسيفيك بالنسبة للولايات المتحدة، جعلها تحظى بمركزية مهمة في الوثائق الرسمية الأمريكية، بإعتبارها مساحة جيوسياسية وجيواقتصادية حيوية للدفاع عن المصالح العالمية للولايات المتحدة، ومع ذلك، لم يتم تحديد حدودها الجغرافية بدقة، إذ تمتد المنطقة عبر المحيط الهندي بأكمله، بدأً من أقاليم الولايات المتحدة فيما وراء البحار مثل غوام وساموا الأمريكية في غرب المحيط الهادئ، إلى الولايات الأمريكية مثل هاواي وكاليفورنيا، وتشمل جميع الدول المجاورة لهذين المحيطين، وبالنسبة للصين فقد حرصت الولايات المتحدة على إفراد إستراتيجية خاصة للتعامل معها في هذه المنطقة، إذ عرفتها للمرة الأولى في إستراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 2019، على إنها خصم يهدف إلى تقويض النظام الدولي القائم، وإنها منافس يهدف إلى تغيير النظام السياسي الذي تريد واشنطن إقامته في المنطقة.[5]

ليست الولايات المتحدة وحدها من تستشعر الخطر الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك فحسب، بل تشاركها هذا الخطر أيضاً العديد من القوى الحليفة لها، وفي مقدمتها اليابان والهند وأستراليا، إذ تنظر اليابان بقلق متزايد للنفوذ الصيني المتصاعد في المنطقة، إلى جانب توتراتها معها في بحر الصين الشرقي، وقدمت مبادرات أمنية عديدة لمواجهة التهديد الصيني، هدفت من خلالها إنشاء شبكة أمنية تضم أغلب الدول المتضررة من الصعود الصيني، وعلى رأسها الهند، التي ترى هي الأخرى بضرورة أن يكون هناك نظام متحرك للتوازنات الجيوبوليتيكية في منطقة الإندو–باسيفيك في ظل تنامي الصعود الصيني، فضلاً عن ضرورة الإستفادة من الحضور الأمريكي في المنطقة، وهي ذات النظرة التي أطرت توجهات أستراليا حيال الصين أيضاً؛ حيث سبقت أستراليا كل من اليابان والولايات المتحدة في التدليل على تداعيات الصعود الصيني في منطقة الإندو–باسيفيك، عبر تضمين ذلك في ورقة الدفاع البيضاء الأسترالية عام 2012، مشيرة إلى ضرورة تعزيز العلاقات العسكرية والأمنية لمواجهة الصعود الصيني.[6]

حرصت الولايات المتحدة على وضع معايير ومبادئ إستراتيجية للتفاعلات الإقليمية في المنطقة، وتحديداً مع الصين، إذ شددت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب على الحاجة إلى إقامة علاقات تجارية "عادلة" و "متبادلة" على أساس مبادئ مثل؛ إحترام حقوق الملكية الفكرية والتجارة الحرة وحماية الملكية الخاصة والمنافسة العادلة والأسواق المفتوحة، كما أضافت الإدارة في وقت لاحق؛ مبادئ أخرى تتجاوز التعاون الإقتصادي لتشكل حسب وجهة نظر إدارة ترامب، أساس النظام الدولي القائم: إحترام سيادة وإستقلال جميع الدول، وإحترام القواعد الدولية، بما في ذلك حرية النقل الجوي والبحري ، إذ إنه وحسب وجهة نظر واشنطن، إن وجود هذه المبادئ في منطقة الإندو–باسيفيك مهدد من قبل أنظمة إستبدادية غير ليبرالية، في إشارة إلى

الصين، كما ترى بأن الصين تعمل على تقويض مبدأ الإنفتاح بشكل متزايد، من بين أمور أخرى من خلال عسكرة الجزر الإصطناعية في بحر الصين الجنوبي.[7]

ترى الولايات المتحدة إن منطقة الإندو–باسيفيك؛ كمفهوم ستؤدي إلى بناء تصورات جديدة ومعايير أمنية من أجل تقييد سياسات الصين، التي تمثل القوة الصاعدة في المنطقة، وسيؤدي ذلك في النهاية إلى تدمير النظام الإقليمي المتمركز حول الصين، والمطلوب إعادة تشكيله من جديد، وفي هذا السياق، إتخذت إدارة ترامب سلسلة من الخطوات لوضع تصورات أمنية للمنطقة، كان أبرزها هو تغيير أسم القيادة المركزية الأمريكية في المحيط الهادئ PACOM إلى القيادة المركزية الأمريكية في الإندو–باسيفيك INDOPACOM عام 2018، ومركز قيادتها في "هونولولو" عاصمة جزر هاوي على المحيط الهادئ، وهي خطوة فسرتها الصين على إنها يمكن أن تشكل مدخلاً لزيادة الوجود البحري الأمريكي في المنطقة.[8]

خارطة رقم (2) توضح القيادة المركزية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك

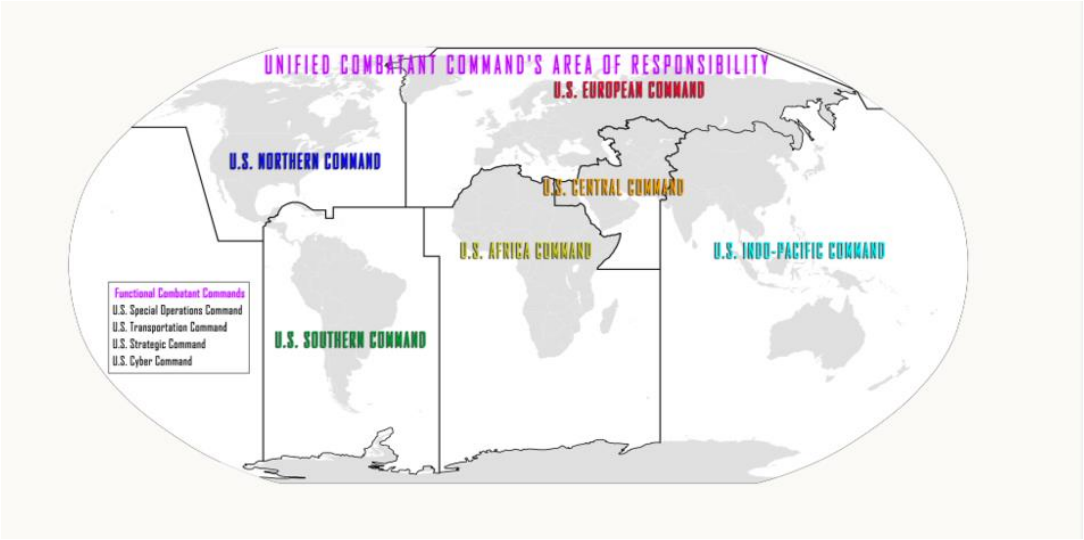

Source: Theo Dyssean, WHAT IS A COMBATANT COMMAND?, Sandboxx, 1 Dec 2020. https://bit.ly/3tqf0wc. (Date of Access: 19 Mar 2022).

إجمالاً إن تصاعد المخاوف من الصين، جاءت بعد سلسلة من الإجراءات الإستراتيجية التي إعتمدتها الولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك ومقترباتها الإستراتيجية، والتي يأتي في مقدمتها؛ التمدد الإقتصادي المتعدد الأبعاد، عبر خلق شبكة متداخلة من العلاقات والشراكات الإستراتيجية، والعسكرة المتزايدة للمياه الآسيوية المضطربة، وتحديداً في بحر الصين الجنوبي والشرقي، إلى جانب نزاعاتها المستمرة مع الدول المطلة على البحرين حول ملكية سلاسل جزرية متعددة، ومن ثم فإن هذه الإجراءات الصينية جعلتها في حالة صدام مباشر مع الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وهو ما أدخل المنطقة في تنافس محموم، بين

الصين بما تمتلكه من طموحات إقليمية وعالمية، والولايات المتحدة وحلفاءها التي إندفعت لتشكيل ما يعرف بـ"الحوار الأمني الرباعي" لمواجهة وإحتواء هذه الطموحات الصينية.[9]

ثانياً: الإلتزام الإستراتيجي الأمريكي حيال دول الإندو–باسيفيك

إن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الخاص بها، ومن ثم يرتبط بعقيدتها الأمنية، فهي تقوم بعملية تقييم الأمن القومي بإستمرار في ظل صعوبة تحديد ماهية المصالح الحيوية العالمية الإنتشار، إذ قامت الإستراتيجية الأمريكية بالحفاظ على موقعها القيادي الإقتصادي في النظام الدولي، ومواجهة أية تهديدات مباشرة لمصالحها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والتخفيف من التوتر في العلاقات الإقتصادية والتجارية، لذلك شجعت الدعوات إلى إقامة تكتلات إقتصادية عابرة للحدود؛ لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، ليستهدف تأمين التبادل التجاري الحر للسلع والخدمات والإستثمارات بدون حواجز كمركية أو قيود فنية، وادماج القوى المنافسة – الصين– عبر المنتدى الإقتصادي لآسيا الباسيفيك، وتحويله إلى أكبر منطقة للتجارة الحرة عام 2020، في ظل ما يتمتع به المنتدى من مزايا من حيث عدد سكانه المقدر بحوال 2,9 مليار نسمة، يمثلون 38% من سكان العالم، ووصل ناتجه المحلي الإجمالي إلى 48 تريليون دولار اي 60% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.[10]

وجاءت إستراتيجيات الأمن القومي الأمريكية المتوالية مؤكدة إن الإقتصاد الأمريكي حجر الزاوية في إيجاد المؤسسات القوية العالمية، وهو الكفيل بضمان القوة العسكرية، فوضعت هدف إزالة الحواجز أمام الصادرات الأمريكية، ووضعها في مركز منطقة تجارة عالمي عبر إتفاقيات وتعميق التعاون الإقتصادي مع آسيا. [11] وبناءً لما سبق ووفقاً لنظرية السلام الديمقراطي أصبحت الدول تتحاشى الحروب المباشرة لما فيها من كلف مادية باهظة، لذلك لجأت الى تفضيل إستخدام الوسائل الإكراهية والإرغامية مثل الحروب الإقتصادية والسيبرانية والبيئية وحروب الفضاء، وتوسيع مجالات حروب الجيل الخامس عبر قيام الأجهزة الإستخباراتية بالتجسس على الشركات العالمية في الساحة المدنية للدول الصديقة والمتحدية في النظام الدولي ما يجعل التأهب الإقتصادي حاضراً، فاذا نجحت دولة ما في زيادة تصديرها من مادة معينة يقوم البرنامج في الحاسوب بأرسال إشارة إنذار عن حصول ظاهرة غير عادية، فتقوم الأجهزة المختصة بمراجعة المعلومة، ويقرر إذا كان الإشارة تهدد المصلحة الوطنية والقومية للدولة، لذلك تقوم الدولة المتضررة من ذلك بإتخاذ

إجراءات حمائية لحماية إقتصادية المؤدي للقيادة العالمية خوفاً من الإنزياح الإستراتيجي من قبل القوة الأخرى. [12]

وفي هذا السياق، حاولت إدارة ترامب ممارسة سياسة الإرغام الإقتصادي كجزء من سياسة موسعة حيال الصين من جهة، وتقليل الضغوط الإقتصادية على الحلفاء من جهة أخرى، إذ إن السياسة الإقتصادية هي الجزء الأكثر إشكالية في خطة حرية المعلومات من حيث تأثيرها الخارجي، والهدف من تعزيز "التجارة الحرة والعادلة والمتبادلة"، يؤكد فهم إدارة ترامب للسياسة التجارية كشيء يتطلب إجراءً متبادلاً فورياً ويسترشد بمبدأ "أمريكا أولاً" الذي رفعه ترامب، ولذلك هدفت المبادرات الأمريكية في إطار "منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة"، إلى "نشر آليات جديدة ومبتكرة لتحسين الوصول إلى الأسواق وتكافؤ الفرص أمام الشركات الأمريكية، ومن بين أمور أخرى، يهدف هذا النهج الأمريكي إلى خلق حوافز للشركات الأمريكية الخاصة للإستثمار بشكل أكبر في الأسواق الناشئة في المنطقة، والتدابير الوحيدة التي تم الإستشهاد بها صراحةً هي إتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة واليابان، وإعادة التفاوض على إتفاقية التجارة الحرة بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، إلا أن الإنقلاب على هذا النهج تمثل في عدم إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة بين الولايات المتحدة والهند، إذ انسحبت الولايات المتحدة من الشراكة عبر المحيط الهادئ، وهي إتفاقية تجارية متعددة الأطراف، بعد وقت قصير من تولي ترامب منصبه.[13]

إن خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة جاءت كمحاولة للاستجابة لهذا التطور من خلال عدد من المبادرات المختلفة، وإمكانية العثور على شركاء ضمن هذه المبادرات في المقام الأول بين حلفاء الولايات المتحدة، وثانياً بين الشركاء الإستراتيجيين للولايات المتحدة في آسيا، ففي مجال السياسة الأمنية، تم توسيع صادرات الأسلحة الأمريكية إلى البلدان الشريكة، فعلى سبيل المثال تصدير طائرات مقاتلة من طراز F18 و F16 إلى الهند، وتصدير صواريخ جو – جو وصواريخ جو – أرض وأنظمة حربية مضادة للغواصات وأنظمة دفاع صاروخي وطائرات مقاتلة إلى اليابان وأستراليا، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة، إلى جانب توسيع قاعدة "لومبروم" البحرية في جزيرة مانوس بالتعاون مع بابوا غينيا الجديدة وأستراليا.[14]

خارطة رقم(3) توضح منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة

Source: David Brewster, A "Free and Open Indo-Pacific" and what it means for Australia, Lowy İnstitute, 7 Mar 2018. https://bit.ly/3CUSRZO. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وفي سياق الإلتزام الإستراتيجي الأمريكي تم تكثيف التعاون في قطاعي الأمن والدفاع، ومن أبرز جوانب هذا التعاون هو تدريب قوات الأمن السريلانكية من قبل خبراء مكتب التحقيقات الفدرالي في مكافحة الإرهاب منذ عام 2018، بالإضافة إلى ذلك، وفي سياق خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة، تم إجراء العديد من التفاعلات الأمنية، مثل تمرين "مالابار" السنوي قبالة الساحل الهند، التي تشارك فيها الوحدات البحرية الأمريكية والهندية واليابانية منذ عام 2015، أو "مؤتمر رؤساء الدفاع" السنوي ، الذي أعيدت تسميته إلى "مؤتمر رؤساء الدفاع في منطقة الإندو–باسيفيك" في عام 2019، كما تم إحياء "الحوار الأمني الرباعي" بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والهند وأستراليا.[15]

ويمكن إعتبار الحوار الأمني الرباعي "كواد" هو جوهر خطة منطقة المحيط الهادي الحرة والمفتوحة على المستوى المؤسسي، وتم ترقيته إلى المستوى الوزاري في عام 2019، وأخيراً تم إطلاق مبادرات تعاون إنمائي جديدة في سياق خطة الإستثمار الميدانية على المستوى القانوني، وتم تبني مبادرتين: مبادرة التنمية، ومبادرة ضمان آسيا، وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز دور الولايات المتحدة كدولة مانحة في آسيا، وتوفير بديل لمبادرات التنمية الصينية، إذ تنص مبادرة التنمية على إنشاء مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية، والتي ستعمل على تنسيق الإقراض بشكل أفضل للبلدان النامية، لا سيما في آسيا وأفريقيا، وتوفر بدائل "للمبادرات الموجهة المعلنة التي تأتي مع قيود خفية مرفقة"، بالإضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء "شبكة النقطة

الزرقاء" مع أستراليا واليابان لإنشاء شبكة لإعتماد مشاريع البنية التحتية عالية الجودة والشفافة كبديل للإستثمارات الصينية.[16]

ومن المشاريع حديثة العهد في منطقة الإندو–باسيفيك، قيام الولايات المتحدة ببناء شبكة معاملات ومساعدة البنية التحتية، والتي تم تصميمها لدعم البنية التحتية الإقليمية ومبادرات الإتصال، وبالتالي تقديم بديل للدول الآسيوية عن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وكجزء من شبكة معاملات ومساعدة البنية التحتية، تم إنشاء صندوق إستشاري للمعاملات، لمساعدة الشركاء الآسيويين على تقييم الأثر المالي والبيئي لتدابير البنية التحتية، وتشمل المبادرات الأخيرة أيضاً تقديم مبلغ 100 مليون دولار أمريكي من الإدارات الأمريكية "تعهد باسيفيك"، وهي خطة لمضاعفة التنمية الأمريكية لتمويل دول المحيط الهادئ على مدى السنوات القادمة، كما تنص الخطة على قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بزيادة وجودها في غرب المحيط الهادئ، بالإضافة إلى ذلك، أنشأت واشنطن مرفق البنية التحتية لمنطقة المحيط الهادئ في إطار بنك التنمية الآسيوي، من أجل المساعدة في تمويل تدابير البنية التحتية في المحيط الهادئ، والجديد أيضاً هو إنشاء شراكة للكهرباء مع بابوا غينيا الجديدة، التي أُنشئت بهدف تحسين إمدادات الطاقة بشكل أساسي لبابوا غينيا الجديدة، جنباً إلى جنب مع أستراليا واليابان ونيوزيلندا. ومؤخراً إتخذت إدارة بايدن خطوات تاريخية لتعزيز الريادة الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ قامت الولايات المتحدة في السنة الماضية بتحديث تحالفاتها طويلة الأمد، وعززت الشراكات الناشئة، وأقامت روابط مبتكرة فيما بينها لمواجهة التحديات الملحة، من المنافسة مع الصين إلى تغيير المناخ وإلى تداعيات جائحة كورونا، وقد فعلت ذلك في وقت يعمل فيه الحلفاء والشركاء في جميع أنحاء العالم بشكل متزايد على تعزيز مشاركتهم في منطقة الإندو–باسيفيك، إذ تحاول الولايات المتحدة جعل عملية التقارب كجزء من الإلتزام الأمريكي تجاه المنطقة، وبالإطار الذي يسهم في بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك الصعود الصيني.[17]

وفي هذا الإطار كان البيت الأبيض قد أصدر في 11 فبراير 2022، إستراتيجيته الجديدة لمنطقة الإندو–باسيفيك، حددت الإستراتيجية خمسة أهداف كبرى رئيسية للولايات المتحدة في المنطقة؛ وذلك على النحو التالي:[18]

1. الحفاظ على منطقة الإندو–باسيفيك حرةً ومفتوحة ومتقدمة، من خلال الإستثمارات في المؤسسات الديمقراطية ودعم الصحافة الحرة والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ذلك، العمل على تعزيز حرية المعلومات ومكافحة التدخل الأجنبي، وزيادة التعاون لمواجهة التهديدات من التلاعب بالمعلومات.
2. تشبيك الروابط والجسور مع الحلفاء داخل وخارج المنطقة، عبر تحديث وتكييف التحالفات والمنظمات والقواعد التي ساعدت الولايات المتحدة وشركاؤها في بنائها بالمنطقة؛ حيث تعمل الولايات المتحدة على تعميق التحالفات التعاهدية الإقليمية مع أستراليا واليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وتايلاند، وتعزيز العلاقات مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الهند وإندونيسيا وماليزيا ومنغوليا ونيوزيلندا وسنغافورا وتايوان وفيتنام وجزر المحيط الهادي.
3. تشجيع الإستثمارات والنمو الإقتصادي في الإندو–باسيفيك، عبر طرح إطار جديد مبتكر على أساس قوي من التكامل الإقتصادي الوثيق؛ حيث بلغ إجمالي التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والإندو–باسيفيك، 1.75 تريليون دولار في عام 2020، كما بلغ إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة أكثر من 969 مليار دولار في العام نفسه، وتضاعف تقريباً في العقد الماضي.
4. تعزيز الأمن والقدرات الجماعية لتحقيق الردع الموسع في المنطقة: لمدة 75 عاماً، إذ حافظت الولايات المتحدة على وجود دفاعي قوي ومتسق؛ لدعم السلام الإقليمي والأمن والإستقرار، وتسعى اليوم إلى توسيع هذا الدور وتحديثه من خلال تعزيز القدرات الدفاعية والردع المتكامل للعدوان على أراضي الولايات المتحدة وحلفائها؛ بحيث سيتم تجديد التركيز على الإبتكار؛ لضمان قدرة الجيش الأمريكي على العمل في بيئات تهديد سريعة التطور، بما في ذلك الفضاء والفضاء الإلكتروني ومجالات التكنولوجيا الحيوية والناشئة.
5. بناء قدرة إقليمية على الصمود أمام التهديدات العابرة للحدود: إذ تُمثل منطقة الإندو–باسيفيك بؤرة أزمة المناخ؛ حيث تضم 70% من الكوارث الطبيعية في العالم، ومع ذلك فهي تعتبر أساسية أيضاً للوصول إلى حل؛ حيث سيتطلب تحقيق أهداف إتفاقية باريس للمناخ من الإقتصادات الرئيسية في المنطقة، مواءمة أهدافها مع أهداف الإتفاق المتعلقة بالمناخ.

ثالثاً: الحوار الأمني الرباعي "كواد" كجزء فاعل في إستراتيجية الإحتواء الأمريكية

كانت جهود الإغاثة من كارثة تسونامي العام 2004، التي أودت بحياة أكثر من 200 ألف شخص حول شواطئ المحيط الهندي، بداية للتعاون البناء بين دول الحوار الأمني الرباعي "كواد"، بعدما أظهر رئيس وزراء اليابان السابق شينزو آبي، حماسة لإيجاد شركاء من أجل إقامة توازن مع الصين الصاعدة بقوة، و"حماية المشاع البحري الممتد من منطقة المحيط الهندي إلى غرب المحيط الهادئ"، وعقدت الدول الأربع

إجتماعاً إفتتاحياً في مانيلا عام 2007، وأجرت تدريبات بحرية كبيرة، إلى جانب سنغافورة، في خليج البنغال، ودعم الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، هذا التحالف الأمني بإعتباره ركيزة في "محوره نحو آسيا"، وإقترح الجمهوري رودولف جولياني توسيع حلف الناتو ليشمل إسرائيل والهند وأستراليا وسنغافورة واليابان، وأن تنشئ الولايات المتحدة قاعدة بحرية في سنغافورة، وتتعاون بنشاط مع الفلبين.[19]

خارطة رقم (4) توضح دول الحوار الأمني الرباعي "كواد"

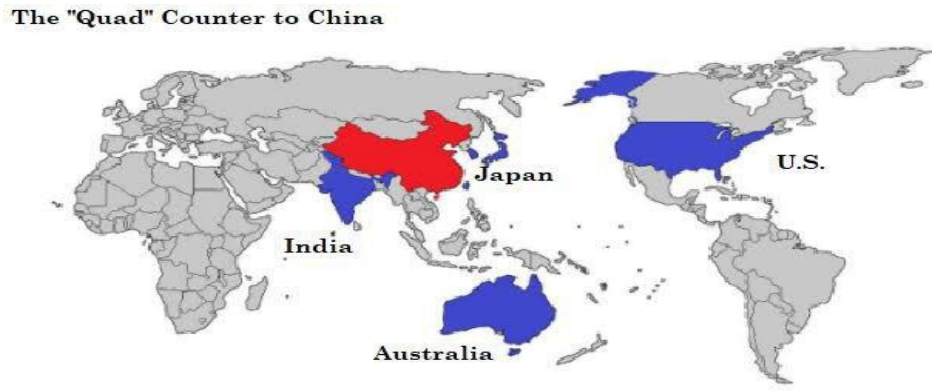

Source: China's statement from Quad conference said – Hopefully, it will be beneficial for regional peace, Palpal News Hub, 10 Mar 2021. https://bit.ly/3ioRYj0. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وفي حين كانت دول الحوار الأمني الرباعي "كواد" حذرة – لا سيما الهند وأستراليا – في البداية حيال إستعداء الصين، إلا أن صيغة الرباعي توسّعت في الأعوام الأخيرة مع تدهور علاقاتها مع بكين؛ إذ انخرطت الولايات المتحدة والصين في حربين تجارية وتكنولوجية، وتصاعدت التوترات بين بكين وطوكيو بسبب المتنازع عليها جزر دياويو/سينكاكو، وكشفت أستراليا التدخل الصيني في سياساتها الداخلية، واشتبكت القوات الصينية والهندية في عدة مواجهات على طول حدودهما المتنازع عليها.[20]

وشهدت المجموعة الرباعية بعدها تطوراً ملحوظاً، فقد دفعتها المشاورات المنتظمة على المستوى الوزاري، وتوسيع التنسيق إلى إطار "كواد بلس"، عبر إضافة كوريا الجنوبية ونيوزيلندا وفيتنام وإسرائيل والبرازيل، والتحول إلى آلية إقليمية نشطة، وفي الوقت نفسه، كان هناك تعزيز للعلاقات الثنائية بين دول الرباعي تبدى من خلال: اتفاقية الخدمات اللوجستية العسكرية بين الهند واليابان (اتفاقية شراء وخدمة مشتركة)؛ واتفاقية التبادل والتعاون الأساسية بين الهند مع الولايات المتحدة؛ والارتقاء بالعلاقات بين الهند وأستراليا إلى شراكة إستراتيجية شاملة، وأظهرت دول الرباعية أيضاً تعاوناً متزايداً من خلال الالتزام المشترك

بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة والشاملة؛ فهم يرون قواسم مشتركة متزايدة في وجهات نظرهم الأمنية، لاسيما بشأن الاعتراف المشترك بـ "التهديد الصيني".[21]

شكل رقم (1) يوضح كواد بلس

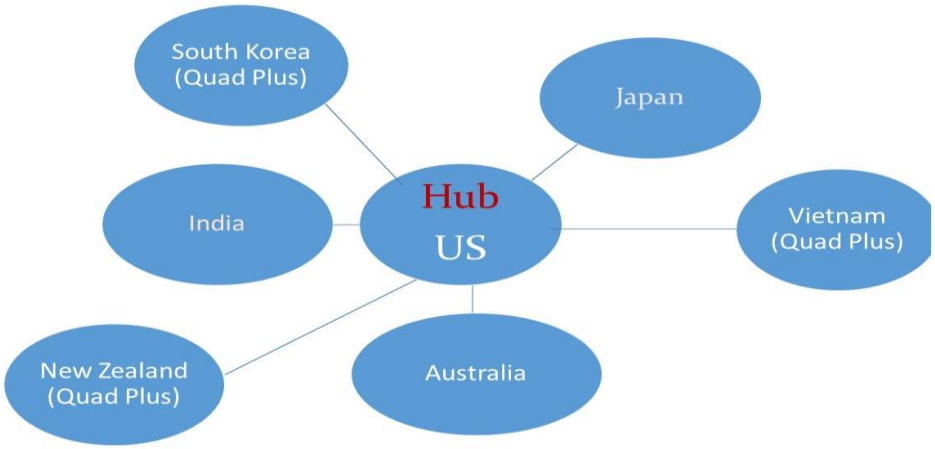

Source: Gıtanjalı Sınha Roy, Why is QUAD 2.0 the return of the Hub-and-Spokes model?, Cescube, 29 May 2020. https://bit.ly/3wnuq6b. (Date of Access: 19 Mar 2022).

وتنفيذاً للدعوة التي أطلقها الرئيس السابق ترامب، ومفادها انه يجب على "الناتو" ألا يحصر مواجهته على روسيا فحسب، بل على الصين أيضاً، بدأت واشنطن في إتخاذ تدابير عديدة لإنشاء ما يسمى بـ "الناتو الآسيوي"، وفي حين أن الرئيس السابق ترامب كان أقل تركيزاً من أسلافه على الترويج لفكرة تجمُّع الديمقراطيات في المحيطين الهندي والهادئ، فإن الحوار الأمني الرباعي تماشى مع إزدرائه للتعددية على نطاق واسع، وتركيزه على تقاسم الأعباء مع الحلفاء والشركاء الأمنيين[22]. وخلال قمة القادة الثالثة لمنتدى الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والهند في 31 أغسطس 2020، أعلن نائب نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق ستيفن بيغون، إن الولايات المتحدة ترغب في عقد شراكة مع الأعضاء الآخرين في "الرباعية" لإنشاء منظمة تشبه الناتو، والتصدي لأية تحديات محتملة تطرحها الصين، إذ تريد واشنطن – بحسب قوله – أن تتعاون مع هذه البلدان وسواها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لإنشاء كتلة داعمة للقيم والمصالح المشتركة بين تلك الجهات، أو حتى إقناع بلدان أخرى بتأسيس حلف مشابه للناتو، مُشيراً إلى أن الولايات المتحدة تريد أن تنضم دول مثل فيتنام وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا في النهاية إلى نسخة موسعة من الرباعية.[23]

وخلال إجتماعٍ جديد للحوار الأمني الرباعي في طوكيو في أكتوبر 2020، قام وزيرا الدفاع والخارجية الأمريكيين بالمزيد من المحاولات لتحقيق فكرة "الناتو الآسيوي" على المستوى العملي، حيث حدد وزير الخارجية الأمريكية السابق مايك بومبيو هدف التحالف بشكلٍ واضح، مؤكداً أن "التعاون اليوم بات أكثر أهمية من أي وقت مضى لحماية شركاء الولايات المتحدة من الإستغلال والفساد والإكراه من قبل الصين"، وأجرت دول الحوار الأمني الرباعي "كواد" أربع مناورات بحرية في نوفمبر 2020، في خليج البنغال وبحر العرب، حيث شاركت أستراليا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد؛ ولهذا السبب، أعطى الرئيس ترامب رؤساء حكومات أستراليا (سكوت جون موريسون)، واليابان (شينزو آبي)، والهند (ناريندرا دامودارداس مودي)، أعلى وسام عسكري أمريكي في أواخر ديسمبر عام 2020.[24]

وفي هذا السياق؛ أكدت تصريحات إدارة الرئيس بايدن إلتزامها بإعادة إحياء وتقوية الحوار الأمني الرباعي "كواد"، وقال بايدن بعبارات صريحة وواضحة في فبراير 2021، إن الولايات المتحدة على أتم الإستعداد لمواجهة الصين حتى عسكرياً عند الضرورة، كما أعلن عن إنشاء فرقة عمل صينية جديدة تضم مزيجاً من الخبراء في مختلف المجالات التابعة للبنتاغون، مهمتها مراجعة نهج أمريكا الشامل وليس العسكري فقط تجاه الصين، وقام وزير خارجيته أنتوني بلينكن بأول جولة خارجية له في منطقة الإندو–باسيفيك في منتصف فبراير 2021، ثم عقدت قمة إفتراضية بين الرئيس بايدن وزعماء الحوار الأمني الرباعي "كواد" في 12 مارس 2021، وأخيراً زار وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن عدة دول في المنطقة في أواخر مارس 2021، وحملت تلك الزيارات والنشاطات إشارة صريحة إلى نية إدارة بايدن النهوض بهذا الحوار ليكون نواة لتشكيل "ناتو آسيوي" موسَّع تنضم إليه دول أخرى في المستقبل للتصدي للصين.[25]

وفي إطار تصاعد التهديدات الصينية، تعهدت الولايات المتحدة وأستراليا واليابان والهند في الإجتماع الأخير لمجموعة الحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي انعقد في مدينة ملبورن الأسترالية في 11 فبراير 2022، بتعميق التعاون لضمان خلو منطقة الإندو–باسيفيك من "الترهيب"، في إنتقاد غير مباشر للتوسع الإقتصادي والعسكري المتزايد للصين في المنطقة، كما تعهدوا في بيان مشترك بالتعاون في مجال الإغاثة الإنسانية والإغاثة من الكوارث وتوصيل البنية التحتية إلى المنطقة، ونددوا بعمليات إطلاق كوريا الشمالية للصواريخ، مما يؤدي لزعزعة الإستقرار وينتهك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ورداً على سؤال حول ما إذا كانت المواجهة مع الصين في المنطقة حتمية، رد وزير الخارجية الأمريكي

أنتوني بلينكن "لا يوجد شيء حتمي"، وأضاف "أعتقد أنه كانت لدينا مخاوف مشتركة في الأعوام الماضية من تزايد تصرفات الصين العدائية في الداخل وفي المنطقة".[26]

تمثل مساعي الولايات المتحدة في تحويل الحوار الأمني الرباعي "كواد" مع الهند واليابان وأستراليا إلى "ناتو آسيوي" محاولة طموحة، تنطلق من عدة دواعي موضوعية تتعلق في معظمها بالمنافسة الأمريكية – الصينية في منطقة الإندو–باسيفيك، لكن إمكانية تحول "كواد" إلى "ناتو آسيوي" تبدو فكرة غير محتملة؛ فهي تواجه العديد من التحديات التي تأتي في مقدمتها؛ عدم إتفاق حلفاء واشنطن الآسيويين على "معاداة" الصين، وهيمنة الصين الإقتصادية في المنطقة، لكن في كل الأحوال، لا يمكن إستبعاد إحتمال وجود هيكل أمني متعدد الأطراف في آسيا تماماً، لا سيما إذا ما إستمرت الصين في إستراتيجيتها التوسعية، فمنع عبء تطور الحوار الأمني الرباعي إلى مثل هذه الهيئة يقع بالضرورة على الصين؛ وهو ما يفرض على بكين إعادة النظر في إستراتيجيتها وإعادة ضبطها، وتخفيف تكتيكات السياسة الخارجية الهجومية.[27]

بعبارة أخرى، فإن ظهور حلف "الناتو الآسيوي" سيتوقف بشكل كبير على تصرفات الصين، وإلى أي مدى ستدفع دول الحوار الرباعي إلى إعطاء الأولوية للأمن على الإهتمامات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية. إذ لم تعد الرباعية شراكة مؤقتة، بل هي جماعة دبلوماسية وسياسية، وفي حين أنها ليست مستعدة بعد لأن تكون هيئة آسيوية من نوع الناتو، إلا أن الإستراتيجية الهجومية الصينية قد تثبت إنها مجرد حافز يؤدي إلى بلورتها، بوصفها شكلاً من أشكال إطار الدفاع الجماعي المحدود عن النفس.[28]

رابعاً: الإستجابة الإستراتيجية الصينية للتحركات الأمريكية في منطقة الإندوباسيفيك

حتى اللحظة لم يتم إستخدام مصطلح الإندو–باسيفيك في الأدبيات السياسية الصينية على نطاق واسع، إذ لم يظهر أي إستخدام لهذا المصطلح حتى في الكتاب الأبيض للدفاع الوطني الصيني، مع ضرورة الإشارة إلى إن المؤتمرات الصحفية التي تنظمها وزراة الخارجية الصينية قد شهدت إستخداماً محدوداً لهذا المصطلح، إذ تنظر الصين إلى هذا المصطلح على إنه يأتي كمحاولة أمريكية لإعادة تشكيل المنطقة وفق صيغ ومفاهيم جديدة موجهة ضد الصين، إذ عادة ما يتم إستخدام مفهوم "آسيا والمحيط الهادئ" في الخطابات الرسمية الصينية، وللتدليل على رفض الصين لهذا المصطلح، أشار وزير الخارجية الصيني وانغ يي في مارس 2018، إن مفهوم الإندو–باسيفيك لن يدوم طويلاً، مثلهُ مِثل الرغوة في البحار.[29]

من المنظور الصيني، حلت إستراتيجية إدارة ترامب محل إدارة أوباما في منطقة الإندو–باسيفيك، والمتمثلة في "إعادة التوازن" أو إعادة التوجه نحو آسيا، وبالنسبة للمحللين الصينيين، فإن الهدف الإستراتيجي للولايات المتحدة واضح: ويتمثل بالحفاظ على تفوقها عالمياً، وإحتواء صعود الصين في آسيا إقليمياً، فمن وجهة نظر الصين إن الحوار الأمني الرباعي "كواد" الذي يتشكل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والهند، والذي تم إحياؤها في عام 2017 بعد توقف دام عشر سنوات، يشير إلى أن المنافسة مع الصين تحولت من مستوى المصالح والقوة، إلى مستوى أعلى حيث ستكون المبادئ والنظام الإقليمي على المحك.[30]

ويضاف إلى ذلك؛ يشير الخبراء العسكريون الصينيون إلى إن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك تعتريها العديد من نقاط الضعف، والتي يأتي في مقدمتها عدم وجود إرادة أمريكية واضحة لتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ إستراتيجية إحتواء الصعود الصيني، ويضيف الخبراء إنه مع وصول الرئيس ترامب للسلطة، طالبت واشنطن وما زالت بمزيد من تقاسم الأعباء الأمنية مع حلفائها في المنطقة، وهذه المطالبات لم تقتصر على دور الحوار الأمني الرباعي "كواد" فقط، وإنما شملت كل من اليابان وكوريا الجنوبية أيضاً، ويضيفون أيضاً أن جميع هذه القوى لديها فهمها ومخاوفها الخاصة في منطقة الإندو–باسيفيك، وهو ما يمنح الصين هامش مناورة إستراتيجية للإفلات من الإحتواء الأمريكي. [31]

وتنظر الصين أيضاً؛ إلى أن الهند بإعتبارها ركيزة مهمة من ركائز الأمن الإقليمي في منطقة الإندو–باسيفيك، تحاول أيضاً الحفاظ على مساحة مهمة بينها وبين الولايات المتحدة، فهي ليست مستعدة بشكل كامل للانخراط في السياسات الأمريكية ضد الصين، وذلك من أجل الحفاظ على حالة الإستقرار الهش بينها وبين الصين، كما إن هناك إستحقاقات إقليمية بدأت تفرض نفسها على الساحة الدولية، وأبرزها صعود حركة طالبان في أفغانستان، ما يستدعي مزيداً من الوفاق الإقليمي بعيداً عن أي سياسات تصعيدية في الوقت الحاضر.

علاوة على ذلك، حاولت الصين خلال الفترة الماضية تبني مبادرات إقتصادية عديدة هدفت من خلالها تحييد العديد من القوى الإقليمية الواقعة على طريق الحرير "مبادرة الحزام والطريق"، وجعل هذا الطريق وسيلة مهمة لتخفيف النظرة العدائية حيالها، وبالشكل الذي يدفع هذه القوى إلى عدم النظر إلى الصين بإعتبارها تهديداً مشتركاً، بل على أنها فرصة للتنمية والتكامل الإقليمي، على الرغم من الإقرار الصيني بوجود نزاعات إقليمية ومصالح متباينة، مع ضرورة الإشارة هنا بأن المخاوف الصينية في الوقت الحاضر

تتمثل في خشيتها من أن تكون معزولة إقليمياً، فيما إذا نجحت الولايات المتحدة في إدماج منظومة الآسيان مع الحوار الأمني الرباعي، عندها ستكون الصين في وضع إقليمي صعب للغاية.[32]

خارطة رقم (5) توضح مبادرة "الحزام والطريق" الصينية

Source: Angaindrankumar Gnanasagaran, Between "Indo-Pacific" and "Asia-Pacific", The Asean Post, 18 Nov 2017. https://bit.ly/3iohZ1D. (Date of Access: 20 Mar 2022).

إن الضعف الأكبر في منطقة الإندو–باسيفيك من وجهة نظر الصين، هو إن هذا المصطلح لا يمكن أن يتبلور على شكل ركيزة إقتصادية ذات مصداقية، وبالتالي لا يشكل تحدياً خطيراً لجاذبية الصين، كشريك تجاري وإستثماري، أو حتى في إمكانية أن يطرح نفسه كبديل إستراتيجي عن مبادرة "الحزام والطريق" الصينية، وتنطبق وجهة النظر الصينية هذه على على الولايات المتحدة، فمن وجهة نظرها إن إصرار الولايات المتحدة على إعطاء البعد الأمني في إستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك، سيشكل عبئاً إقتصادياً كبيراً على الحلفاء، خصوصاً في ظل تداعيات جائحة كورونا والأزمة الإقتصادية العالمية، ومن ثم فإن قابلية إستمرار هذا المصطلح على المدى الطويل تطرح أمامها الكثير من الأسئلة والإستفسارات، كما ترى الصين أن إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ، قد يخلق أسباباً عدة للدول الأخرى في هذه الإتفاقية للتوجه نحو مبادرة الحزام والطريق الصينية، ما يوفر بدوره فرصة مهمة لإضعاف سياسة الإحتواء الأمريكية تجاه الصين.[33]

ترى الصين بأن مفتاح نجاح أو فشل إستراتيجية الإحتواء الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك يكمن فيها، إذ إن تعدد الملفات الخلافية بينها وبين بعض دول المنطقة، وتحديداً اليابان وإستراليا والهند، سوف يدفعها لمزيد من التقارب مع الولايات المتحدة، سواءً على مستوى الشراكات الإستراتيجية أو على مستوى

التحالفات الأمنية، ولذلك ترى الصين بأنه لا بد من أن يكون هناك منظور إستراتيجي عام للتفاعل مع دول المنطقة بصورة منفردة، من أجل إضعاف إستراتيجية الإحتواء بل وحتى إفشالها، وذلك على مستويات عدة أبرزها، زيادة التفاعل الصيني الإيجابي مع اليابان وإستراليا، وزيادة الدور الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا، والتفاعل من منظمة الآسيان، وتسريع المفاوضات بشأن إتفاقية التجارة الحرة الإقليمية، فضلاً عن الإنفتاح الإقتصادي على الإقتصادات الأخرى في المنطقة، سواءً على مستوى الدول أو المنظمات، ومن ثم فإن هذه السلوكيات الصينية قد تساهم بطريقة أو أخرى بإضعاف قدرة الولايات المتحدة على صناعة قرار إقليمي ضدها، أو حتى في تحشيد دول المنطقة ضدها.[34]

فالصين تدرك تماماً بأنه لابد من منع تحول منطقة الإندو–باسيفيك إلى حالة جيوسياسية قائمة على شكل أمني أو إقتصادي، وبالإطار الذي يجعل منها شبكة مترابطة من حيث العداء للصين، وهو ما يتطلب تليين الخطاب السياسي الصيني حيال دول المنطقة من جهة، والعمل على إضعاف وتقسيم الحوار الأمني الرباعي "كواد" من جهة أخرى، ومنذ عام 2018 حققت الدبلوماسية الصينية إختراقات مهمة في هذا المجال، سواءً على مستوى اللقاءات الدبلوماسية مع المسؤولين في اليابان والهند، أو على مستوى تحقيق تقارب سياسي مع أستراليا، كما حرصت الصين على وضع سياسة أكثر قبولاً تجاه دول الآسيان، من خلال المضي قدماً في تبني سياسات أكثر قبولاً في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يتضح بتوسيع التعاون الأمني الصيني مع دول المنطقة على شكل تدريبات عسكرية بحرية، والتي أجريت بشكل مشترك لأول مرة في أكتوبر 2018.[35]

وفي هذا السياق أيضاً: حرصت الصين على جعل خطابها السياسي حيال الولايات المتحدة مقيداً بطريقة وأخرى، فعلى الرغم من النزاع التجاري والتكنولوجي المتصاعد بين البلدين منذ عام 2019، إلا إن القيادة الصينية بذلت جهود واضحة في تحقيق التوازن بين التنافس والتعاون مع الولايات المتحدة، وتحديداً في منطقة الإندو–باسيفيك، إلا إن التحدي الأبرز الذي تواجهه الصين في هذا الإطار، فيما إذا كانت الولايات المتحدة أو الدول الأخرى في المنطقة، تبادر الصين أو تشاركها على الأقل في التغييرات السلوكية التي طرأت على الخطاب والدور الصيني، وهو ما يجعل حالة عدم اليقين حاضرة وبقوة في تشكيل مستقبل العلاقة بين الصين والولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك، ومع ذلك، تدرك الصين بأن السياق الإستراتيجي في منطقة الإندو–باسيفيك سيكون محكوماً بخاصية التنافس الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، ذلك كون حضور الولايات المتحدة في هذه المنطقة، دليل على إمكانية إستثارة الصين

بطريقة أو أخرى، فحتى لو حرصت الولايات المتحدة على تبني نهج تعاوني مع الصين في منطقة الإندو–باسيفيك، فإنها لن تتخلى عن فكرة الإحتواء، خصوصاً عندما تنسحب الرؤية الأمريكية في العلاقة مع الصين على المستوى العالمي.[36]

ومن ثم فإن الهدف الإستراتيجي للصين على المستوى المتوسط والبعيد، يتمثل في محاولة تجنب أي مواجهة إقتصادية أو عسكرية واسعة النطاق مع الولايات المتحدة في منطقة الإندو–باسيفيك، عبر تبني سياسات أقل تشدداً وأقل هجومية، والتي يجب أن يتم ضبطها بعناية لمنع ظهور جبهة موحدة مع الولايات المتحدة ضدها، إذ تفترض الصين أن التعايش السلمي يجب أن يكون ممكناً مع الولايات المتحدة كقوة راسخة، والصين كقوة صاعدة، لأن التكاليف والأضرار الجانبية للمواجهة الإستراتيجية غير مقبولة لأي من الجانبين أو الدول الأخرى في المنطقة.

خامساً: الإحتواء الأمريكي ومستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية في منطقة الإندو – باسيفيك

إن مستقبل البيئة الأمنية الإستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك، سيكون مرهوناً بطبيعة التعاطي الصيني مع إستراتيجية الإحتواء الأمريكي، إذ اتبعت الصين إستراتيجية التحوط الإستراتيجي في أدائها إتجاه الولايات المتحدة في البيئة الإقليمية الآسيوية، ويتبين سلوكها الإستراتيجي عبر ميكانيزمات الإنخراط والتكامل من جهة، والتوازن بالمفهوم الواقعي من جهة أخرى، عبر تحديث قدراتها العسكرية والتعاون الأمني مع الدول الأخرى في آسيا، مدفوعة بعدم اليقين في البيئة الأمنية الآسيوية لاسيما علاقاتها مع الولايات المتحدة، وإنعكاسها على موقعها المتميز في آسيا، وهذا مرتبط بالمطالبات التاريخية والنزاعات الإقليمية على المجال الحيوي المباشر لأجل الهيمنة الإقليمية.[37]

لذلك تمسكت الصين بالقوة الصلبة إتجاه تايوان لضمها إلى أراضيها، في ظل التوازن العسكري الميال لصالحها عند مقارنته مع القدرات العسكرية التايوانية، وتركز جهودها لقطع كل سبل ومحاولات القوى الكبرى للتعامل مع تايوان كبلد مستقل، ومنها ما أصدرته إلى الشركات الأجنبية العاملة فيها، والإشارة إلى تايوان في مواقعها الرسمية بأنها جزء منها.[38] مع إستمرارية المناوشات العسكرية، والنزاعات السياسية بين الطرفين بين الحين والآخر في ظل سياسة العصا والجزرة التي تتبعها الولايات المتحدة عبر إداراتها المتعاقبة إتجاه تايوان، ومنها إدارة ترامب بعد تصديقها على صفقة بيع اسلحة لتايوان بقيمة 1,4 مليار دولار عام 2017، التي لا تقبل بفكرة الصين الواحدة في ضوء قوة الصين الإقليمية المتنامية وإنتشارها عالمياً.[39]

كما إن الصين لا زالت مستمرة بسياسة الصبر الإستراتيجي التي اتبعتها ولاقت ثمرة نتائجها في عودة مكاو وهونغ كونغ للبيئة الصينية، ولا تتخلى عن إستخدام القوة إذا اقتضت الضرورة، لذلك ضاعفت جهودها لخفض علاقات تايوان مع حلفائها، وخفضت مستوى علاقاتها الدبلوماسية والإقتصادية مع الحزب التقدمي الديمقراطي الحاكم في تايوان بعد عام 2016، ومن الممكن أن يتحول المزاج الشعبي الصيني ضد التوحيد ويتجه بإتجاه دعوات الإستقلال، لكن هناك إجماع صيني داخلي حول سياسة الصين الواحدة، ولايمكن أن يكون هناك معارضة لتصعيد إجراءاتها لاسيما بعد إتخاذ الرئيس ترامب إستخدام سياسة الصين الواحدة أداة مساومة، ويمكن أن تكون الردود العسكرية الصينية بين الحصار البحري وهجمات صاروخية ضد أهداف عسكرية وبنية تحتية وصولاً إلى غزو الجزيرة.[40]

كما إن أدائها الإستراتيجي يعمل على إنشاء توازن إستراتيجي إتجاه القوة الأمريكية في آسيا، الذي لا يتعلق بالتوازن الهش بين الصين وتايوان فحسب، بل يتعلق وفق المنظور الأمريكي بتهديد الصين لتفوقها في منطقة آسيا المحيط الهادئ تهديداً إستراتيجياً، محاولةً إحتوائها وكبح جموح طموحاتها، ولقطع خطوط إمدادات الطاقة إليها أهم أهداف الولايات المتحدة.[41]

وتسعى الصين للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، ولا نية للمفاوضات بخصوص مطالبها الإقليمية فيه نتيجة المصالح النفطية وضغوط الشركات النفطية، إستعداداً للمشهد المستقبلي الأكثر إحتمالاً هو التصادم التدريجي بين الولايات المتحدة وحلفائها من جهة، والصين من جهة أخرى، لعدم إعطاء الصين الفسحة الزمنية لتحقيق رحلة الصعود إلى موقع القيادة العالمية.[42] فالصين قادرة على إدارة الأمن الإقليمي الآسيوي، لكنها لا ترغب بإنسحاب الولايات المتحدة الفوري من المنطقة، وقد تراجع دور البحرية الأمريكية في المنطقة أمام الأسطول الصيني في بحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ، وأصبحت أكثر حزماً تجاه تلك الجزر بدليل دوريات قوارب الصيد وسفن خفر السواحل على مدار الساعة، الهدف من ذلك ليس البدء بنزاع مسلح بل إرغام اليابان والولايات المتحدة على التفاوض.[43]

إنتقلت الصين من إستراتيجية المتابعة والحذر إلى إستراتيجية الإنخراط نتيجة **أولاً:** مطالبات المجتمع الدولي لها بتحمل مسؤولياتها بعد عام 2008، **ثانياً:** إتهام الدول المتقدمة والنامية بأنها غير مسؤولة وسلبية اتجاه قضايا الأمن الإقليمي والدولي، **ثالثاً:** تحول الإدارة الأمريكية السابقة إهتمامها بمجالها الصين الحيوي المباشر ما يعيق حركتها وجعلها أكثر تدخلية، لذلك اندلع التنازع على المناطق البحرية بينها وبين اليابان والفلبين عام 2009، ما يدل على عجز إستراتيجية المتابعة والحذر لإرضاء دول

الجوار، وعدم توفير البيئة الإقليمية المؤاتية، وفي شهر تشرين الثاني عام 2013 قامت الصين ببناء منطقة دفاع جوي في بحر الصين الشرقي، ما أثار غصب الولايات المتحدة واليابان، وحدثت مواجهات بين الحاملة الصينية لياونيغ والسفينة الأمريكية كوبنز الحربية المسلحة بصواريخ موجهة.[44]

أداء الصين الإستراتيجي يتسم بالدبلوماسية شبة التوسطية الإنتقائية إستناداً إلى عوامل منها: علاقة الأزمة بالمصالح القومية للصين، ونطاق نفوذها، ومقدار موافقة القوى الكبرى، وتعذر تسوية الأزمة، فهي تعمل على المشاركة دون الهيمنة، والتبعية على القيادة وتقدم الأفكار البناءة عوضاً عن وضع الأجندات، والوصول إلى حلول لتهدئة الصراع بدل فرض القوة لإنهائه، لكن عندما تكون المصالح القومية على المحك فإنها ترغب في عرض القوة وفرض الواقع.[45]

وفي هذا الإطار قال المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان إن الشراكة الدفاعية الأخيرة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا، والتي تم الإعلان عنها في 15 سبتمبر 2021، ستلحق ضرراً خطيراً بالسلام والإستقرار في منطقة الإندو–باسيفيك، وتزيد وتيرة سباق التسلح، وتقوض معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية، فيما ذهب موقع "جلوبال تايمز" الصيني إلى أبعد من ذلك؛ إذ ذكر أن هذه الشراكة قد تؤدي إلى توجيه ضربة نووية إلى أستراليا، ويمكن تحديد أسباب الغضب الصيني من الشراكة الدفاعية ووصول غواصات تعمل بالدفع النووي لأستراليا، في النقاط التالية:[46]

1. تقويض الردع الإستراتيجي والردع النووي للصين.
2. نشوب سباق تسلح نووي.
3. تهديد هياكل التجارة البينية لأستراليا مع الإتحاد الأوروبي والصين.
4. تحول أستراليا من وسيط إقليمي إلى جزء من الإحتواء الأمريكي.
5. إقصاء فرنسا من الترتيبات الأمنية في منطقة الإندو–باسيفيك.

لكن في مقابل ذلك، وبرغم أن أستراليا يُرجح أن تستفيد لحدٍ كبير من هذه المزايا، إلا أنها – من منظور إستراتيجي – ستُضحي بموقعها لصالح الولايات بشكل تدريجي وبدورها كلاعب مستقل في آسيا والمحيط الهندي، وذلك عبر تبعيتها للولايات المتحدة، وفتح أراضيها لها، وقد تسعى واشنطن في وقت لاحق إلى نزع موافقة من أستراليا لإستضافة صواريخ متوسطة المدى وتحويلها لقاعدة عسكرية متقدّمة، ونقطة ردع موازٍ ضد بكين، لا سيما في بحر الصين الجنوبي وتايوان، فالصراع القادم سيكون أمنياً بإمتياز من خلال التنافس على بسط السيطرة على الممرات المائية كمضيق تايوان وملقا اللذين يمر عبرهما نسبة

كبيرة من التجارة العالمية، ولعل هذا ما يُفسر سبب معارضة رئيس الوزراء الأسترالي السابق بول كيتنغ قرار خلفه سكوت موريسون، حيث وصف الإتفاق بأنه خسارة مأساوية أخرى للسيادة الأسترالية، مضيفاً أنَّ الإعتماد الكلي على الولايات المتحدة سيسلب أستراليا حرية الإختيار في المستقبل[47].

وعلى الرغم من أن الحوار الأمني الرباعي "كواد" لم يتناول في أسباب تشكيله الصين بشكل مباشر، إلا أنه إستراتيجياً يعد خطوة أخرى من قبل الولايات المتحدة لصد صعود الصين العسكري والتكنولوجي؛ فإمتلاك أستراليا تقنيات حديثة وغواصات تعمل بالطاقة النووية، إلى جانب قربها من بحر الصين الجنوبي، سيجعلها مرتبطة إرتباطاً جوهرياً بصلب الإستراتيجية الأمريكية، إضافة لذلك فإن الشراكة الدفاعية الأخيرة ذاتها تحمل أكثر من تفسير حول منع أو تزويد أستراليا بسلاح نووي، فعلى الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأسترالي سكوت موريسون أنّ بلاده لا تسعى لإمتلاك سلاح نووي، فإنه لا وجود لضمانات عملية تمنع الولايات المتحدة من تزويد كانبيرا بأسلحة نووية وصواريخ باليستية تطلق من الغواصات، وهذا ما دعا مسؤولاً في الحكومة الصينية إلى إتهام أستراليا بإنتهاك إلتزاماتها بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية.[48]

وفي واقع الأمر لا يمكن فهم طبيعة الموقف الصيني إلا من خلال فهم خلفية التاريخ الحديث المعني بالتنافس مع الولايات المتحدة في المنطقة، حيث يرى مراقبون أن إحتمال نشوب صراع غير مقصود بين الولايات المتحدة والصين في بحر الصين الجنوبي وتايوان يتزايد مع الوقت؛ بسبب الإحتكاكات المتكرّرة الدائمة، وغياب قنوات الإتصال والثقة بين الجانبين، ففي السنوات الأخيرة إرتفعت وتيرة الإحتكاكات البحرية بسبب زيادة أهمية المنطقة للدولتين؛ فالولايات المتحدة لديها أكبر أسطول بحري منتشر في بحر الصين الجنوبي، ومئات القطع الحربية هناك، لكن وفق عدة تقديرات فإن الصين بحلول 2025، ستكون رائدة ومتزعمة المنطقة في مجال الإنتشار العسكري، ويبدو أن خطأ الولايات المتحدة في هذه الصدد إنها لم تتحرك في الوقت المناسب، وتركت الصين طيلة سنوات تزيد من إنتشارها العسكري، ما أدى لفرضها واقعاً جديداً؛ بحيث تحولت لمصدر قلق لجيرانها.[49]

إذ أستشعرت الولايات المتحدة لخطر صعود الصين العسكري، فجاء الحوار الأمني الرباعي "كواد" – بإعتباره أحد خططها الجديدة – ليتولّى القيام بمهمات ردع عسكري وأمني ضد بكين، بشكل تطمح من خلاله أمريكا في تغيير البيئة الأمنية في المنطقة إنطلاقاً من نقطة إرتكازها في أستراليا، لكن إذا ما

فشلت الولايات المتحدة في تحقيق هذه الأهداف، فستزداد فعالية وقوة بكين التي تطمح لإزاحة القوة الأمريكية من غرب المحيط الهادئ المليء بالجزر الحيوية والمهمة لها.[50]

إجمالاً؛ تأتي إستراتيجية إدارة بايدن إمتداداً لإدارة ترامب، حيث ركزت الولايات المتحدة على منطقة الإندو –باسيفيك، بإعتبارها مسرح التنافس الدولي القادم، وأصبح هدف إحتواء النفوذ الصيني، أستراتيجية عليا للولايات المتحدة في هذه المنطقة، وفي القمة الأخيرة لدول الحوار الأمني الرباعي "كواد"، والتي ضمت (الولايات المتحدة، واليابان، والهند، وأستراليا)، دعت الولايات المتحدة إلى تفعيل التعاون العسكري في المنطقة، ودعم الشراكات الإقتصادية في مواجهة النفوذ الصيني المستشري، لاسيما بعد توسيع الصين لإتفاقية "الحزام والطريق"، وحصولها على إمتيازات إستغلال الموانئ البحرية على المحيطين الهادي والهندي.[51] ومن ثم فإن التحركات الأمريكية الأخيرة تنصب بشكل رئيسي على التصدي للنفوذ الصيني، وتعكس ذلك إتفاقية الغواصات مع أستراليا، مما دفع دول أوروبا من جهة أخرى إلى التحرك منفردة في إطار المنافسة على النفوذ والمصالح الإقتصادية، وهو ما وصفته الصين بأنه "إحياء للحرب الباردة" من جديد.[52]

الخاتمة

يعتمد مستقبل إستراتيجية الإحتواء الأمريكية حيال الصين على الخيارات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة لمواجهة الصعود الصيني، وهو سيحدد ما إذا كانت المنطقة قادرة على مواجهة المنافسة الأمريكية الصينية أم لا، ويمكن القول بأن المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الإندو–باسيفيك، أصبحت أكثر وضوحاً في عهد إدارة بايدن من أي وقت مضى، كما أصبحت أكثر صعوبةً في الحماية؛ الأمر الذي لا يقصرها على مجرد مكافحة التهديدات العابرة للحدود، بل سترتقي إلى مستوى المسؤولية القيادية في الدبلوماسية والأمن والإقتصاد، والمناخ والإستجابة للأوبئة والتكنولوجيا، ومن ثم، سيحدد العقد القادم إذا ما كانت المنطقة قادرة على مواجهة التحديات والتصدي لها واغتنام الفرص المتاحة، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل التوازنات الإستراتيجية في منطقة الإندو–باسيفيك.

ليس هناك شك في أن رسائل الصين المعتدلة إلى بقية العالم ، وسياستها المتمثلة في عدم السعي إلى قيادة عالمية، لن تستمر في السنوات القادمة، وبالمثل، فقد تم التخلي عن العلاقات البناءة بين الولايات المتحدة والصين في عهد ترامب، حيث إن طموح القيادة العالمية للولايات المتحدة، بناءً على قوتها العسكرية الحالية وموقعها الجيوسياسي، تتعرض للتشكيك من قبل الصين، وخلال ذلك يمكن القول بأن

منطقة الإند–باسيفيك ستكون ساحة صراع جديدة بين القوى العظمى في المرحلة المقبلة، حيث إن الإستجابة الإستراتيجية للولايات المتحدة للهيكل المتغير والقوة المتنامية للصين في منطقة الإند–باسيفيك، جعلها توثق علاقاتها الأمنية والإقتصادية بحلفاءها الثلاثة في المنطقة (الهند وأستراليا واليابان)، بل وساهموا في تشكيل السياسات التي تشكل البنية التحتية لإستراتيجية الإحتواء الأمريكية حيال الصين.

حاولت الولايات المتحدة إعطاء عناوين عديدة لإستراتيجية الإحتواء الموجهة نحو الصين، مثل حرية الملاحة، وعدم تعطيل نقل البضائع التجارية، وإحلال السلام والأمن، إلا إنها تتبع أيضاً إستراتيجية موازنة قوة الصين، حيث ساهمت خلال الفترة الماضية إلى تقديم الدعم العسكري واللوجستي لحلفائها في المنطقة، وتحديداً الهند وأستراليا واليابان، عبر تشكيل الحوار الأمني الرباعي "كواد"، والذي تمكنت من خلاله إقامة التدريبات العسكرية الثنائية أو المتعددة ، من أجل خلق ردع إستراتيجي حيال الصين، كما طورت الولايات المتحدة علاقاتها مع دول الآسيان، من أجل تحقيق هدفها الإستراتيجي المتمثل بأن عقد إتفاقيات إقتصادية مع دول الآسيان، يمكن أن تكون إستراتيجية بديلاً للإستثمارات الصينية في المنطقة.

تدرك الولايات المتحدة بأن منطقة الإندو–باسيفيك ستكون محور الصراع القادم، ولذلك فإن إدارة بايدن تولي أهمية كبيرة لتفعيل التحالفات الإستراتيجية مع حلفائها في المنطقة، من خلال إتباع استراتيجية تتم مشاركة ركائزها الأساسية التي تتمحور حول الصين، ومن خلال تعزيز قدرة حلفائها في المنطقة على تحقيقها، من أجل تحقيق هدف تحويل المنطقة إلى ساحة منفتحة ومتصلة بالإستراتيجيات الأمريكية في المناطق الأخرى، ونظراً لأن المخاوف الدفاعية والأمنية والإستخباراتية للولايات المتحدة وحلفائها تكتسب زخماً محلياً، وهناك قدر أقل من عدم اليقين والتحوط بشأن الصين، فمن المحتمل أن يدخل العالم حقبة جديدة من التحالفات والشراكات في المنطقة، وبالإتجاه الذي يجعلها أكثر ميلاً نحو التصعيد الإستراتيجي بين الأطراف الفاعلة فييها.

تتشكل منطقة الإندو–باسيفيك من مجموعة واسعة من البلدان، مع نطاق أوسع من التصورات الإستراتيجية المتضاربة في بعض الأحيان، ومع ذلك فإنه منذ بدأ تداعيات جائحة COVID–19، أصبح هناك قلق مشترك متزايد بشأن سياسات الصين الإقتصادية والتوسع العسكري وإنتهاكات حقوق الإنسان، وكانت النتيجة أنه أصبحت هناك رغبة متزايدة من قبل الولايات المتحدة وحلفائها في خلق إجماع واسع حول السلوك والقواعد التي ينبغي إتباعها حيال الصين، وتحديد في مسألة إحتواء دورها المتزايد في المنطقة.

وفي هذا السياق؛ ترى الولايات المتحدة إن الحوار الأمني الرباعي "كواد" هو إحدى الطرق لتقليل الإنقسام الداخلي وعدم اليقين والتحوط حيال الصين، من خلال وضع صيغة جديدة للعلاقات التحالفية بينها وبين أستراليا والهند واليابان، بل وحتى في إمكانية شمول دول "كواد بلس" في ذلك، عبر علاقات مكتوبة بصيغة حلف عسكري أكثر قوةً ، تماماً كما هول الحال في ميثاق جلف الشمال الأطلسي، بحيث يكون الهدف هو خلق شراكات قوية بما فيه الكفاية ، وذات ركائز كافية (بما في ذلك الإقتصادية)، لثني الدول التي تريد الهيمنة من جانب واحد "والحديث هنا عن الصين"، عبر سياسات إحتوائية فاعلة بما قد يعنيه ذلك من المقاطعات الإقتصادية أو إعادة توجيه طرق المواصلات العالمية، بدلاً من الحصار البحري الذي قد يعرض منطقة الإندو–باسيفيك إلى إمكانية إندلاع مواجهة عسكرية فيها، خصوصاً وإن الصين تنظر بحساسية كبيرة لهذا التوجه، لما له من تداعيات خطيرة على إقتصادها وكذلك علاقاتها التجارية مع دول العالم.

الهوامش

11عبدالقادر دندن، التحول في تشكيل التوازنات الإستراتيجية: آسيا الباسيفيك إلى الهندوباسيفيك "دراسة حالة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (222)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2020)، ص 16.

2منى سليمان، هل تشهد "الإندو-باسيفيك" أول مواجهة عسكرية بين بكين وواشنطن؟، تحليلات، موقع مجلة السياسة الدولية، في 3 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول : 3 مارس 2022). https://bit.ly/3u8HhGu

3إستراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، في 4 فبراير2017. (تاريخ الدخول: 3 مارس 2022). https://bit.ly/3imxKGh

4نادية حلمي، تحليل تأثير التغير الجديد في مضمون الخطاب السياسي الأمريكي والصيني على مستقبل النفوذ الصيني في آسيا، وإنعكاساته على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وإسرائيل وتحالفاتهم، موقع إكسبير 24، في 9 يناير 2022. (تاريخ الدخول: 3 مارس 2022). https://bit.ly/3liYDWn

5 Cleo Paskal, Indo-Pacific strategies, perceptions and partnerships, Chatham House, Research Paper, 23 Mar 2021. https://bit.ly/3wgGuGd. (Date of Access: 3 Mar 2022).

6 Ayesha Zafar, US–China Tit-for-Tat Politics in the Asia-Pacific: Beyond Thucydides Trap to Multipolarity and Complex Interdependence, Air University, 15 Feb 2022. https://bit.ly/3qfi24m. (Date of Access: 3 Mar 2022).

7وداد المساوي، الأبعاد الإقتصادية في العلاقات الأمريكية الصينية، دراسات سياسية، (اسطنبول، المعهد المصري للدراسات، 2022)، ص ص 7-8.

8البنتاغون يغير اسم قيادته لمنطقة المحيط الهادي مراعاة للهند، موقع اخبار الخليج، في 1 يونيو 2018، (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3tpirmU

9محمد غازي الجمل، الصراع الأميركي-الصيني وأثره على النظام الدولي، مركز الجزيرة للدراسات، في 3 ديسمبر 2020. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3uaRSRp

10 محمد محمود السيد، بين أمريكا والصين.. أين تقع أستراليا على خريطة الحرب الباردة الجديدة؟، موقع ساسة بوست، في 17 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 23 مارس 2022). https://bit.ly/36A4IR3

11 محمد مطاوع، إستراتيجية الأمن القومي الامريكي 2015: المؤشرات الكبرى الجديدة وملامح التغيير، مجلة سياسات عربية، العدد (15)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص7-8.

12 محمد بسيوني عبدالحليم، قوة الارغام: تجاوز القوتين الصلدة والناعمة للتأثير في سياسة الخصوم، مجلة السياسية الدولية، العدد (215)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، ص254.
13فردوس عبدالباقي، التحوّط الاستراتيجي: التوجه الياباني نحو المحيطين الهندي والهادئ، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، في 12 يونيو 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3wgda2J
14 Joseph Trevithick, This Is the Pentagon's $27 Billion Master Plan to Deter China in The Pacific, The Drive, 5 Mar 2021. https://bit.ly/3InYkcl. (Date of Access: 19 Mar 2022).
15علي الدين هلال، "الإندوباسيفيك" والتنافس الاستراتيجي بين أمريكا والصين، وكالة العين الإخبارية، في 27 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3KYoxk0
16عمر نجيب، التحديات والتداعيات الجيواستراتيجية لتحالف أوكوس... بكين تجاوزت واشنطن في أفريقيا وأمريكا الاتينية، موقع رأي اليوم، في 20 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3qfaPB5
17محمد المنشاوي، إستراتيجية بايدن الجديدة تجاه المحيطين الهندي والهادي.. ماذا تعني في مواجهة الصعود الصيني؟، مركز الجزيرة للدراسات، في 22 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022).
https://bit.ly/3N45TZJ
18 Fact Sheet: Indo-Pacific Strategy of the United States, The White House, 11 Feb 2022. https://bit.ly/3Imaymf. (Date of Access: 19 Mar 2022).
19أحمد دياب، "الناتو الآسيوي": الحسابات والتعقيدات والسيناريوهات، مركز سيتا، في 24 مايو2021. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022).
https://bit.ly/3u9zaJY
20 Dhruva Jaishankar and Tanvi Madan, How the Quad Can Match the Hype, Foreign Affairs, 15 Apr 2021. https://fam.ag/3KUUucS. (Date of Access: 19 Mar 2022).
21 Mahima Duggal, No, the Quad won't be an 'Asian NATO', Asia Times, 26 Mar 2021. https://bit.ly/34TadK4. (Date of Access: 19 Mar 2022).
22 Andrew O'Neil & Lucy West, Why the Quad Won't Ever Be an Asian NATO, Real Clear Defense, 24 Jan 2019. https://bit.ly/3tmGYbU. (Date of Access: 19 Mar 2022).
23 Mk Bhadrakumar, India gains nothing from an 'Asian NATO', Asia Times, 4 Sep 2020. https://bit.ly/3u3wo8Q. (Date of Access: 19 Mar 2022).
24 Vijay Prashad, Biden continues conflict with China through the Quad, Asia Times, 16 Mar 2021. https://bit.ly/3CT11C5. (Date of Access: 19 Mar 2022).
25علي بردى، "أميركا تعود إلى قيادة التحالف "الرباعي" في منطقة صعود الصين"، صحيفة الشرق الأوسط، في 19 فبراير 2021، (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/3uc4uWy
26الحوار الأمني الرباعي يطرح مسألة "الترهيب" في المحيطين الهندي والهادئ، موقع الاندبندت عربي، في 11 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 19 مارس 2022). https://bit.ly/35cA28a
27محمد المِنشاوي، هل تسعى واشنطن إلى تشكيل "ناتو آسيوي" لمواجهة الصين؟، مركز الجزيرة للدراسات، في 24 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3KYqbC0
28"الناتو الآسيوي": تحالف جديد لتقويض قدرات الصين، مركز سيتا، في 15 مارس 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3D8MKBz
29 Bonny Lin and Other, Regional Responses to U.S.-China Competition in the Indo – Pacific, RAND Corporation, USA, California, 2020. PP, 12-14.
30 David Scott, The Indo–Pacific in US Strategy: Responding to Power Shifts, Rising Powers Quarterly, Volume 3, Issue 2, (The "Indo–Pacific" – Regional Dynamics in the 21st Century's New Geopolitical Center of Gravity), Aug 2018, PP, 26–29.

31 Muhammad Saeed, From the Asia-Pacific to the Indo-Pacific: Expanding Sino-U.S. Strategic Competition, Shanghai Institutes for International Studies China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 3, No. 4, 2017, PP, 508-511.

32 Yu Jie, ndo-Pacific is rigorous test of China's foreign policy, Chatham House, 26 Apr 2021. https://bit.ly/34W4bZj. (Date of Access: 20 Mar 2022).

33 Ryan Hass, How the United States can strengthen its position in the Indo-Pacific, Brookings Institution, 2 Feb 2022. https://brook.gs/3invAq8. (Date of Access: 20 Mar 2022).

34 Raymond Ridderhof, Indo-Pacific Strategies, peace palace library, 29 Jul 2021. https://bit.ly/3uctcYH. (Date of Access: 20 Mar 2022).

35وداد المساوي، مسارات وقضايا الصراع الأمريكية الصينية، المعهد المصري للدراسات، في 26 أكتوبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3qnTMNp

36John Schaus, Moving Beyond "China, China, China" in the Indo-Pacific, Center for Strategic and International Studies (CSIS), 12 Feb 2021. https://bit.ly/3qjT1F2. (Date of Access: 20 Mar 2022).

37 أيمن ابراهيم الدسوقي، التحوط الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (215)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2019)، ص34.

38 هشام بشير، قضية تايوان في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (216)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019)، ص260.

39 عمرو عمار، نهاية القرن الامريكي وبداية القرن الاوراسي: الحزام الاقتصادي وطريق الحرير، ط (!)، (القاهرة، دار سما للنشر والتوزيع، 2017)، ص ص278 -279 .

40 ناصر التميمي، صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربياً، مجلة المستقبل العربي، العدد (461)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص ص67-68.

41 حكمات العبد الرحمان، الصعود السلمي للصين، مجلة سياسات عربية، العدد (14)، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص67.

42 علاء عبد الحفيظ، مستقبل النظام الدولي بين المحافظة والمراجعة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (13)، (عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 2016)، ص15.

43 رغد البهي، الصعود الصيني ومستقبل الهيمنة الامريكية على النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (214)، (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، 2018) ص ص259-260.

44 جانغ يون لينغ، إستعادة الصين رؤيتها الإقليمية حول دول الجوار وتبني أنظمة جديدة، في جانغ يون لينغ محرراً، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن 21، ط(1)، (الجيزة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، 2017)، ص85،

45 ديجانج صن، الصين ضعف الاقتصاد والبطالة والكثافة السكانية اسباب اضطرابات الشرق الاوسط، مجلة اراء حول الخليج، العدد (133)، (الرياض، مركز الخليج للأبحاث، 2019)، ص27.

46محمد حسن، اصطفاف جديد.. تداعيات الاتفاق الدفاعي الثلاثي على الوضع الأمني في منطقة "الإندو-باسيفيك"، موقع المرصد المصري، في 22 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/3IrioLw

47تغيير مضطرب في البيئة الأمنية الاستراتيجية للمحيطين الهندي والهادئ، موقع برق للسياسات والإستشارات، في 2 نوفمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022). https://bit.ly/36wG6IM

[48]48 Celine Pajon, AUKUS, the Indo-Pacific, and France's Role: Fluctuat nec Mergitur, Modern Diplomacy, 6 Oct 2021. https://bit.ly/3wmof2k. (Date of Access: 20 Mar 2022).

49 Marvin Ott, The South China Sea in Strategic Terms, Wilson Center, 14 May 2019. https://bit.ly/3wmDLuQ. (Date of Access: 20 Mar 2022).

50قدامة خالد، تحالف أمريكا وبريطانيا وأستراليا.. تجارة أم حرب باردة مع الصين؟، موقع عربي 21، في 18 سبتمبر 2021. (تاريخ الدخول: 20 مارس 2022).

https://bit.ly/3qk5qcm

51 Van Jackson, America's Asia Strategy Has Reached a Dead End, Foreign Policy, 9 Jan 2022. (Date of Access: 20 Mar 2022).https://bit.ly/3wqwTg7.

52وسام الشنهاب، «تطويق الصين».. استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية في آسيا والمحيط الهادئ، موقع الرؤية، في 21 فبراير 2022. (تاريخ الدخول: 21 مارس 2022).

https://bit.ly/3qlZWgX